

القطاع الصناعي كأداة استراتيجية لدفع النمو الاقتصادي: دراسة مقارنة بين التجربة الجزائرية والماليزية

The industrial sector as a strategic tool for driving economic growth:

A Comparative Study Between Algeria and Malaysia.

ليندة زادي¹، العيد قريشي²



¹ مخبر اقتصاد المنظمات والتنمية المستدامة، جامعة جيجل (الجزائر)، lynda.zadi@univ-jjjel.dz



² مخبر اقتصاد المنظمات والتنمية المستدامة، جامعة جيجل (الجزائر)، laid.korichi@univ-jjjel.dz

تاريخ الإرسال: 2025-11-09	تاريخ القبول: 2026-04-09
ملخص تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور القطاع الصناعي في تحقيق النمو الاقتصادي، من خلال المقارنة بين التجربة الجزائرية والماليزية، حيث أظهرت النتائج أن التجربة الماليزية تمثل نموذجاً ناجحاً في تحقيق التحول الصناعي والنمو المستدام، بفضل تبنيها لسياسات صناعية مدروسة تهدف إلى تحقيق التنوع الاقتصادي وتشجيع الاستثمارات، في المقابل كشفت التجربة الجزائرية عن محدودية مساهمة القطاع الصناعي في النمو الاقتصادي، بسبب استمرار الاعتماد على قطاع المحروقات، وغياب التنوع في القاعدة الانتاجية، وتخلص الدراسة إلى أن الاستفادة من التجربة الماليزية يتطلب تبني سياسات صناعية واضحة المعالم تركز على التنوع الاقتصادي. الكلمات المفتاحية: القطاع الصناعي، النمو الاقتصادي، السياسة الصناعية. تصنيفات JEL: O14، L6	Abstract This study aims to analyze the role of the industrial sector in achieving economic growth, by comparing the Algerian and Malaysian experiences. The results indicated that the Malaysian experience represents a successful model in achieving industrial transformation and sustainable growth, thanks to adopting well-designed industrial policies that aimed at achieving economic diversification and encouraging investments. In contrast, the Algerian experience revealed the limited contribution of the industrial sector in economic growth because of the continuing dependence on the hydrocarbons sector and the lack of diversification in the production base. The study concludes that benefiting from the Malaysian experience requires the adoption of well-defined industrial policies which are based on economic diversification. Keywords: Industrial sector; Economic growth; Industrial strategy. JEL Classification Codes: L6, O14.

1. مقدمة

يعد القطاع الصناعي أحد أهم الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدول لتحقيق نمو اقتصادي مستدام، فهو بمثابة قاطرة للنمو الاقتصادي، لما له من دور فعال في خلق القيمة المضافة، وتنويع القاعدة الانتاجية، وتوفير فرص العمل، وتوليد الدخل وتنويعه، ويعتبر هذا القطاع من أبرز القطاعات التي تحظى باهتمام كبير من قبل صناع القرار في الدول الساعية إلى تطوير اقتصاداتها وتحقيق تحول هيكلي نحو دولة صناعية.

فقد أثبتت العديد من تجارب الدول أنه من خلال تطوير قطاعها الصناعي تتمكن من تحقيق قفزة نوعية في مسارها الاقتصادي، من خلال الانتقال من اقتصاد أولي يعتمد على الموارد الأولية إلى اقتصاد صناعي متنوع.

بناء على ما سبق، أصبح تطوير القطاع الصناعي هدفا استراتيجيا لمعظم الدول الساعية لتطوير اقتصادها، ومن بينها الجزائر التي سعت منذ الاستقلال إلى بناء قاعدة صناعية وطنية قادرة على دفع عجلة النمو الاقتصادي، وتقليل التبعية للخارج. في المقابل، تمكنت ماليزيا بعد استقلالها من تحقيق تحول هيكلي عميق، منتقلة بذلك من اقتصاد يعتمد على الزراعة والموارد الأولية إلى اقتصاد صناعي متنوع ومنفتح على الأسواق الخارجية، مما جعلها واحدة من أكبر النماذج التنموية الناجحة التي يمكن للدول النامية ومن بينها الجزائر الاستفادة منها.

انطلاقا من التحليل السابق، تتمحور إشكالية الدراسة حول التساؤل الرئيسي التالي:

إلى أي مدى يساهم القطاع الصناعي في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر مقارنة بماليزيا،

وماهي أهم الدروس التي يمكن أن تستفيد منها الجزائر لتطوير قطاعها الصناعي؟

وللإجابة على هذه الاشكالية تم صياغة الفرضيات التالية:

✓ يعتبر القطاع الصناعي الركيزة الأساسية للنمو الاقتصادي في ماليزيا.

✓ يساهم القطاع الصناعي الجزائري بنسب ضعيفة في النمو الاقتصادي، وذلك نتيجة الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات .

✓ يمكن للجزائر الاستفادة من التجربة الماليزية في بناء قطاع صناعي فعال من خلال تبني سياسات صناعية أكثر مرونة تهدف الى تنويع القاعدة الانتاجية.

وتتجلى أهداف الدراسة فيما يلي:

✓ تحليل تطور القطاع الصناعي في الجزائر وماليزيا.

✓ تحديد مقومات نجاح التجربة الماليزية وأسباب تعثر التجربة الجزائرية.

✓ استخلاص الدروس التي يمكن للجزائر الاستفادة منها لتطوير قطاعها الصناعي.

للإجابة على الاشكالية المطروحة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل البيانات الإحصائية للفترة (2010-2024) ومقارنتها بين البلدين، واستخلاص الدروس المستفادة.

2. مفاهيم أساسية للصناعة

1.2 تعريف التصنيع

يعرف التصنيع بأنه ذلك النشاط الاقتصادي الذي يقوم على تحويل المواد الأولية أو المواد الخام المستخرجة من الزراعة، الغابات، الصيد، التعدين، أو منتجات الصناعات الأخرى إلى منتجات جديدة ذات قيمة مضافة، من خلال إحداث تغيرات فيزيائية أو كيميائية. كما يدرج ضمن هذا النشاط أي عملية تغيير جوهري أو تجديد أو إعادة هيكلة للسلع باعتبارها شكلا من أشكال العملية التصنيعية. (United Nations, 2008, p. 85).

كما يعرف التصنيع بأنه العملية التي يتحول فيها الاقتصاد من اقتصاد زراعي واستخراجي إلى اقتصاد يعتمد على الانتاج الكمي للسلع النهائية وشبه النهائية، من خلال الاستخدام الواسع للألات

والأصول الرأسمالية، ويمثل ذلك انتقالاً من القطاعات الاستخراجية إلى القطاعات الثانوية، مما ينتج عنه تغير جوهري في هيكل النشاط الاقتصادي والذي يؤدي إلى زيادة السيولة النقدية، انشاء صناعات فرعية، ورفع مستويات التوظيف والإنتاجية والصادرات، وهو ما يعكس في النهاية تحقيق نمو اقتصادي وتنمية مستدامة. (yuni, makhetha, & lelmo, 2023, p. 03)

2.2 الأهمية الاقتصادية للتصنيع

يشكل التصنيع الركيزة الأساسية التي قامت عليها مسيرة النمو الاقتصادي العالم، إذ لم يكن مجرد تحول في أساليب الإنتاج، بل كان نقطة انطلاق نحو بناء اقتصاديات قادرة على تحقيق التنمية المستدامة، فقد قادت بريطانيا العظمى هذا التحول في القرن الثامن عشر لتصبح القوة الصناعية الأولى في العالم، ثم التحقت بينها الدول الأوروبية، فالولايات المتحدة، وبعدها اليابان والدول الآسيوية الصاعدة، ومن هنا تبرز أهمية التصنيع في يلي: (attiah, 2019, pp. 113, 115)

- يوفر القطاع الصناعي فرصاً استثنائية لتراكم رأس المال، وهو أحد أهم المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي، لأن معدلات تراكم رأس المال في الزراعة والخدمات أقل بكثير منها في الصناعة؛
- يوفر القطاع الصناعي فرصاً لتحقيق وفورات الحجم، وهي فرص أقل توفراً في قطاعي الزراعة والخدمات؛

- يعد القطاع الصناعي المحرك الرئيسي للتقدم التكنولوجي، حيث تركز الابتكارات والتطورات التقنية في الصناعات التحويلية تم تنتشر منها إلى باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى؛
- تتميز الصناعة بوجود روابط وتشابكات إنتاجية قوية بين القطاعات المختلفة، سواء كانت أمامية أو خلفية ما يؤثر إيجاباً على الاستثمار في القطاعات المرتبطة بها، كما أن الإنتاجية في القطاع الصناعي عادة ما تكون أعلى منها في القطاع الزراعي، وبالتالي فإن نقل الموارد من الزراعة إلى الصناعة يحقق ما يعرف بـ "عائد التحول الهيكلي".

3. دراسة أهمية القطاع الصناعي في تحقيق النمو الاقتصادي في ماليزيا

1.3 تطور استراتيجيات الصناعية في ماليزيا

سعت ماليزيا منذ استقلالها إلى إحداث نقلة نوعية في قطاعها الصناعي عبر تبني استراتيجيات مدروسة وطويلة الأمد، كان هدفها الأساسي توجيه الاقتصاد من اقتصاد أولي يعتمد على الموارد الأولية إلى اقتصاد صناعي متطور، وتمثلت هذه الاستراتيجيات في:

✓ استراتيجية إحلال الواردات:

اتبعت ماليزيا في بدايات مسارها الصناعي استراتيجية إحلال الواردات باعتبارها الخيار التقليدي لتأسيس قاعدة إنتاجية محلية قادرة على تلبية الطلب الداخلي، التي ركزت على زيادة الانتاج المحلي والتقليص من تدفق السلع المستوردة، وقد بدأ الترويج للتصنيع فعليا مع صدور قانون الصناعات الريادية لسنة 1958، الذي شجع على إقامة مشاريع موجهة لإنتاج السلع الاستهلاكية النهائية وبعض المنتجات الوسيطة مثل الحديد والصلب، كما استفادت هذه الصناعات من مجموعة من الحوافز، شملت الاعفاءات المرتبطة بعمليات التجميع والمعالجة للسلع التي كانت تستورد سابقا، مقابل فرض رسوم جمركية على المنتجات المستوردة المتشابهة (rajah, rohaya, & miao, 2024, p. 29)، وساهمت هذه الإستراتيجية في جذب استثمارات أجنبية، خاصة من الشركات البريطانية التي سعت للاستفادة من الحماية الحكومية والحوافز المقدمة. (jomo, 1993, p. 17)

✓ استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير:

انتقلت ماليزيا خلال سبعينيات القرن الماضي إلى استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير كضرورة حتمية نتيجة تشبع السوق المحلي وضعف القدرة على اختراق الأسواق الخارجية، إضافة إلى الارتفاع النسبي لمستويات البطالة (kanapathy, 2001, p. 2)، وقد مهد هذا التحول الطريق أمام تسريع وتيرة التصنيع من خلال تطبيق مجموعة من الإصلاحات ركزت على توجيه الإنتاج نحو التصدير، خاصة في المنتجات الإلكترونية (jomo, 1993, p. 17)، ولتنفيذ ذلك اعتمدت الحكومة على قانون حوافز

الاستثمار لعام 1968 وإنشاء مناطق التجهيز للتصدير بهدف جذب تدفقات كبيرة من الاستثمارات الأجنبية خاصة في قطاعي الكهرباء والإلكترونيات (kanapathy, 2001, p. 2)، فقد أذت هذه الاستراتيجية إلى خلق العديد من فرص العمل، ومع ذلك، فقد واجهت هذه الاستراتيجية بعض النقائص، تمثلت في ضعف اندماجها مع بقية القطاعات الاقتصادية، واعتمادها الكبير على استيراد المواد الخام والمكونات الوسيطة مما قلل من صافي العوائد الفعلية من العملة الأجنبية . (jomo, 1993, p. 17)

✓ استراتيجية إحلال الواردات القائمة على الصناعات الثقيلة:

مع مطلع الثمانينيات، أعادت الحكومة الماليزية توجيه استراتيجيتها الصناعية مرة ثانية نحو استراتيجية إحلال الواردات، ولكن بصيغة جديدة اعتمدت على الصناعات الثقيلة بهدف تعزيز التنوع الاقتصادي وإنتاج سلع ذات قيمة مضافة عالية (nacer, 2020, p. 869)، وقد سعت من خلالها إلى بناء قاعدة صناعية أكثر توازناً وتكاملاً من خلال تطوير الصناعات الأساسية والثقيلة، متأثرة بالنموذج الكوري الجنوبي ضمن سياسة "التوجه شرقاً" التي أطلقها رئيس الوزراء مهاتير، وقد تم تنفيذ هذه السياسة عبر إنشاء مؤسسة الصناعات الثقيلة الماليزية **HICOM**، التي أشرفت على مشاريع استراتيجية كبرى شملت مصانع الحديد والصلب، والإسمنت، ومحركات السيارات، والمشروع الوطني للسيارة الماليزية.

غير أن هذا التوجه واجه صعوبات كبيرة، أبرزها تشبع الأسواق العالمية ووجود طاقة إنتاجية فائضة عالمياً في معظم الصناعات الثقيلة، ما أدى إلى منافسة دولية حادة، ونتيجة لذلك تطلبت هذه الصناعات مستويات مرتفعة من الحماية والدعم المالي لضمان استمرارها، الأمر الذي تسبب في ارتفاع التكاليف والأسعار المحلية، وزيادة الاعتماد على القروض الخارجية لتمويل المشاريع. (jomo, 1993, p. 29).

✓ استراتيجية التحول الصناعي نحو الصناعات عالية التكنولوجيا

تسبب الأزمة الاقتصادية خلال عامي 1985-1986، في تأجيل تطبيق سياسات الترقية التكنولوجية، التي انطلقت فعلياً سنة 1991، وشكلت بذلك أساس التحول الصناعي في ماليزيا نحو دولة متقدمة بحلول عام 2020. (rajah, 2015, p. 1)

وفي هذا السياق، أطلقت الخطة الصناعية الرئيسية الأولى IMP1 (1986-1995)، التي أرست الأساس للتنمية الصناعية من خلال تشجيع التصنيع القائم على تحويل الموارد الطبيعية محليا بدلا تصديرها خاما وتطوير القدرات التكنولوجية المحلية، تم جاءت الخطة الصناعية الثانية IMP2 (1996-2005) بهدف توسيع القدرات الصناعية باعتماد استراتيجية التنمية الصناعية القائمة على التجمعات، وبرنامج التصنيع المضاعف، أما الخطة الصناعية الثالثة IMP3 (2006 - 2020)، فقد هدفت إلى توسيع نطاق التنمية الصناعية من خلال دمج قطاع الخدمات ضمن السياسة الصناعية، مع التركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تنمية الموارد البشرية، والتكنولوجيا، والإبتكار، وتحسين البنية اللوجستية والتسويقية. (kenichi, 2006, p. 46)

2.3 تحليل مساهمة القطاع الصناعي الماليزي في تحقيق النمو الاقتصادي

يعد تحليل المؤشرات الكمية للقطاع الصناعي الماليزي أداة أساسية لتقييم تطور أدائه ودوره في دعم النمو الاقتصادي.

✓ تحليل المؤشرات الانتاجية والأدائية للقطاع الصناعي الماليزي

يعرض الجدول 1 تطور مؤشرات أداء القطاع الصناعي الماليزي للفترة 2010-2023، حيث تظهر البيانات أن قيمة مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، شهدت ارتفاعا مستمرا من 170.3 إلى 366.7 مليار رينغيت عام 2023، ما يعكس تطور هيكل التصنيع وتنوع القاعدة الانتاجية، وقد سجل تراجع مؤقت سنة 2020 بفعل تداعيات جائحة كوفيد 19 وتعطل سلاسل الإمداد العالمية وإجراءات الإغلاق. أما نسبة مساهمة الصناعات التحويلية من الناتج المحلي الاجمالي، فتتميزت بالاستقرار النسبي بين 22.5% و 24.5%، ما يشير إلى توازن النمو بين مختلف القطاعات، حيث أن القطاعات الأخرى تنمو بنفس وتيرة نمو القطاع الصناعي، وهو ما يعكس تحول هيكلي تدريجي نحو تنويع الاقتصاد مع الحفاظ على مكانة وأهمية القطاع الصناعي كقوة دافعة للاقتصاد الماليزي.

بالنسبة لمعدلات نمو الصناعات التحويلية ومؤشر الانتاج الصناعي في ماليزيا، فقد عرفا تذبذبا خلال الفترة المدروسة، مسجلين انكماشا في عام 2020 (-2.7 % و -4.1%) بسبب جائحة كوفيد-19، غير أنهما سرعان ما استعدا نموهما، مما يعكس مثانة الاقتصاد الماليزي وقدرته على التعافي.

جدول 1: تطور المؤشرات الإنتاجية والأدائية للقطاع الصناعي الماليزي

السنة	مساهمة الصناعات التحويلية في ن م إ (مليار رينغت)	نسبة مساهمة القطاع الصناعي في ن م إ (%)	معدل نمو الصناعات التحويلية (%)	معدل تغيير مؤشر الإنتاج الصناعي (%)
2010	170.3	23.1	23.1	11.1
2011	178.2	23.1	23.1	4.5
2012	211.6	22.9	22.9	5.0
2013	219.2	22.6	22.6	2.7
2014	232.8	22.6	22.6	5.2
2015	243.9	22.6	22.6	4.7
2016	254.7	22.6	22.6	3.8
2017	290.5	22.6	22.6	4.4
2018	304.8	22.6	22.6	3.1
2019	316.3	22.5	22.5	2.3
2020	307.6	23.1	23.1	-4.1
2021	336.7	24.5	24.5	7.4
2022	364.1	24.3	24.3	6.9
2023	366.7	23.7	23.7	0.7

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على تقارير the Malaysian economy in figures، وزارة

الاقتصاد الماليزية، سنوات مختلفة.

من خلال ما سبق، يتبين لنا أن القطاع الصناعي الماليزي يمثل المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي فيها، بفضل سياسات التصنيع الفعالة والقاعدة الانتاجية المتنوعة.

✓ تحليل المؤشرات الاستثمارية للقطاع الصناعي الماليزي

الجدول 2: تطور الاستثمارات المحلية والأجنبية في القطاع الصناعي الماليزي (2010-2023)

السنة	قيمة الأصول المالية المستثمرة (مليون رينغيت)	المشاريع المضافة	الأصول المالية المستثمرة		قيمة الاستثمار الاجنبي المباشر في الصناعة (مليون رينغيت)
			أصول محلية %	أصول أجنبية %	
2010	47177	910	38.4	61.6	-
2011	56087	846	39.1	60.9	-
2012	41126	804	49	51	20919
2013	52101	787	41	59	30536
2014	71853.00	811	45	55	39593
2015	74693.00	680	70.6	29.4	21.942
2016	58493.00	733	51.1	46.9	27418
2017	63685	687	66.2	33.8	21543
2018	87376.00	721	33.6	66.4	58022
2019	82.733.00	988	34.9	65.1	53892
2020	91.261	1049	38.00	62.0	56.580
2021	195.088	702	7.9	92.1	179.599
2022	84.274	801	21.7	78.3	66.021
2023	151.968	993	15.5	84.5	128.438
2024	120.483.60	1108	26.2	73.8	88.891.70

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على تقارير the Malaysian economy in figures، وزارة الاقتصاد

الماليزية، سنوات مختلفة.

من خلال معطيات جدول 2 يتضح أن قيمة الأصول المستثمرة في ماليزيا ارتفعت بشكل ملحوظ من 47177 مليون رينغيت سنة 2010 الى 120483.60 مليون رينغيت سنة 2024، إلى جانب الزيادة المستمرة في عدد المشاريع الصناعية، إذ يعكس هذا الارتفاع مدى قوة جاذبية البيئة الصناعية الماليزية، واستمرار الدعم الحكومي لتحسين مناخ الاستثمار.

كما يلاحظ هيمنة الأصول الأجنبية على البيئة الاستثمارية، ما يعكس اعتماد الاقتصاد الماليزي على الاستثمارات الأجنبية كمصدر رئيسي لتراكم رأس المال الصناعي، بفضل السياسات التحفيزية التي اعتمدها الحكومة لجذب المستثمرين الأجانب كالتحفيز الضريبي وتسهيلات الترخيص الصناعي.

✓ تحليل تطور العمالة في القطاع الصناعي الماليزي

يوضح الجدول 3 تطور العمالة في القطاع الصناعي بماليزيا خلال الفترة 2010-2023، مما يسمح بتحليل مدى مساهمة هذا القطاع في خلق فرص العمل ودوره في دعم النمو الاقتصادي.

الجدول 3: تطور نسبة العمالة الصناعية في ماليزيا 2010-2023

السنة	العمالة في الصناعة (%)	السنة	العمالة في الصناعة (%)
2010	28.3	2017	16.8
2011	28.6	2018	16.9
2012	17.6	2019	17.8
2013	17.1	2020	16.7
2014	17.1	2021	17.1
2015	16.5	2022	16.3
2016	16.9	2023	16.5

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على تقارير the Malaysian economy in figures، وزارة الاقتصاد الماليزية، سنوات مختلفة.

تظهر البيانات، تراجع نسبة العمالة الصناعية في ماليزيا من 28.3 % سنة 2010 إلى 16.5% سنة 2023، إلا أن هذا التراجع لا يعني انكماش في القطاع ، بل يعبر عن تحول هيكلي في طبيعة النشاط، فعند ربط هذه المعطيات بنمو الصناعات، يتضح أن هذا الانخفاض يرجع أساسا إلى تحسن الانتاجية الصناعية نتيجة اعتماد التكنولوجيا الحديثة والرقمنة، مما أدى إلى تقليص الحاجة إلى اليد العاملة.

✓ تحليل المؤشرات التجارية للقطاع الصناعي الماليزي

جدول رقم 04: تطور الصادرات الصناعية الماليزية 2010-2024

السنة	إجمالي الصادرات مليار رينغيت	الصادرات الصناعية مليار رينغيت	نسبة المساهمة %
2010	638.8	461.0	72.17
2011	697.9	471.00	67.49
2012	702.6	521.7	74.25
2013	720.0	548.1	76.13
2014	765.4	587.2	76.72
2015	777.4	625.5	80.46
2016	787	645.8	82.06
2017	934.9	765.9	81.92
2018	1003.6	837.1	83.41
2019	986.4	834.2	84.57
2020	983.8	849.5	86.35
2021	1241.00	1068.4	86.09
2022	1550.00	1304.7	84.17
2023	1426.20	1216.3	85.28
2024	1507.70	1288.8	85.48

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على تقارير the Malaysian economy in figures، وزارة الاقتصاد

الماليزية، سنوات مختلفة.

من خلال تحليل معطيات الجدول أعلاه، نلاحظ بوضوح الزيادة المستمرة في قيمة الصادرات الصناعية، إذ ارتفعت من 461 مليار رينغيت سنة 2010 إلى حوالي 1288.8 مليار رينغيت سنة 2024، أما نسبة مساهمة الصادرات الصناعية من إجمالي الصادرات، فقد تراوحت بين 67.49 % سنة 2011 كأدنى نسبة و86.35 % سنة 2020 كأعلى نسبة، ما يعكس تزايد أهمية القطاع الصناعي

داخل هيكل الصادرات المالية، مما يؤكد أن الصناعة في المحرك الرئيسي للتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي.

من خلال تحليل المؤشرات السابقة، يتضح لنا أن ماليزيا نجحت في بناء اقتصاد صناعي متنوع وقادر على المنافسة، بفضل سياساتها الصناعية الفعالة التي جعلت من الصناعة محركا رئيسيا لنموها الاقتصادي.

4. واقع القطاع الصناعي في الجزائر

1.4 تطور البنية الصناعية الجزائرية

منذ الاستقلال، أولت الدولة الجزائرية اهتماما كبيرا بالقطاع الصناعي باعتباره أداة استراتيجية لإعادة بناء الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل وتقليل التبعية للمحروقات. وقد حظي هذا القطاع بمكانة محورية في السياسات الاقتصادية للبلاد، إذ مر بعدة مراحل من التحول عكست كل منها استراتيجية صناعية مختلفة.

✓ المرحلة الأولى: مرحلة إعادة البناء الاقتصادي لما بعد الاستقلال (1962-1966)

ورثت البلاد بعد الاستقلال اقتصادا هشاً ومتدهورا يعاني من اختلالات هيكلية مورثة عن الفترة الاستعمارية بسبب مغادرة المعمرين بشكل جماعي (بوهديل، 2017، صفحة 88)، مما خلف اقتصادا غير متكامل يعتمد بدرجة أساسية على تصدير المواد الأولية وهيمنة القطاع الفلاحي على البنية الاقتصادية، في حين ظل القطاع الصناعي محدودا وضعيف الاندماج في النسيج الانتاجي الوطني. (ناصر، 2019، الصفحات 91-92).

ففي هذه المرحلة انصب اهتمام الدولة على إعادة بناء البنية الاقتصادية، فاعتمدت بذلك نهج التنمية الاقتصادية المخططة مع هيمنة واضحة للأبديولوجيات الاشتراكية لخدمة الأهداف الاقتصادية، والاعتماد على الذات وتحقيق الاكتفاء الذاتي، ومنع تركيز القوة الاقتصادية في أيدي القطاع الخاص.

وفي هذا السياق تم تأسيس أول مؤسسة عمومية كبرى وهي الشركة الوطنية للمحروقات "سوناطراك" في 31 ديسمبر 1963، لتتولى مهام نقل وتسويق الموارد البترولية، مما شكل أول خطوة نحو بسط السيادة الوطنية على قطاع الطاقة (begga & merghit, 2014, p. 98)، كما تم التركيز على تأمين الأراضي الزراعية والممتلكات التي تركها المعمرون، وتحويلها إلى قطاع التسيير الذاتي، وإنشاء بعض المؤسسات العمومية للصناعات التحويلية (التبغ والكبريت، والمطاحن). (بوهديل، 2017، صفحة 89)

تميزت هذه المرحلة بكونها مرحلة ما قبل التخطيط الصناعي، ركزت الدولة فيها على إعادة تأمين الموارد وبناء البنى التحتية، حيث لم تكن فيها استراتيجية صناعية واضحة المعالم، بل مجرد توجه عام نحو تجاوز مخلفات الاستعمار وإعادة بناء الدولة.

✓ المرحلة الثانية: التصنيع الثقيل والصناعات المصنعة (1967-1978)

بعد تأمين الاقتصاد الوطني، رأت السلطات الجزائرية أن تحقيق التنمية والازدهار الوطني لا يمكن أن يتم دون تطوير قاعدة صناعية قوية، ووجود قطاع صناعي متين يساهم في خلق فرص العمل. (begga & merghit, 2014, p. 99)

فاعتمدت الجزائر استراتيجية للتصنيع تركز على الصناعات الثقيلة كثيفة رأس المال رغم افتقارها للميزة النسبية، حيث تم تنفيذها ضمن سلسلة من الخطط التنموية، شملت الخطة الثلاثية للتنمية (1967-1970)، تم الخطة الرباعية (1970-1973)، تليها خطة رباعية أخرى (1973-1977). وقد تم تمويل هذه الخطط من عائدات النفط والقروض الخارجية، كما وجهت الحكومة الاستثمارات نحو إنشاء الصناعات الأساسية كثيفة رأس المال مثل صناعة المحروقات، والحديد والصلب، بالإضافة إلى الصناعات ذات الأولوية المرتبطة بعمليات التحويل وإحلال الواردات، كمواد البناء، والمنتجات المعدنية، والسلع الاستهلاكية، (zabat & merghit, 2025, p. 546) حيث قامت سنة 1971 بتأمين قطاع المحروقات، واستحوذت بذلك الحكومة الجزائرية على 51% من أصول شركات

النفط الفرنسية العاملة داخل التراب الوطني، وفي نوفمبر من نفس السنة أطلقت الحكومة مشروع الثورة الزراعية ومشروع التسيير الاشتراكي للمؤسسات (souar, abdelhakem, & azzazen, 2019, p. 5)

رغم ضخامة الاستثمارات التي وجهت نحو التصنيع، واجه الاقتصاد الجزائري خلال هذه المرحلة ضعفا في الانتاجية وتزايد العجز المالي في المؤسسات العمومية بسبب سوء التسيير، مما أدى إلى التفكير في إصلاحات هيكلية لتصحيح اختلالات نموذج التصنيع الموجه. (zabat & merghit, 2025, p. 546)

✓ المرحلة الثالثة: مرحلة إعادة التوازن والإصلاحات الاقتصادية

بدأت أولى ملامح مرحلة إعادة التوازن والإصلاح الاقتصادي في الجزائر تتشكل مع مطلع الثمانينيات، حيث أدركت السلطات بعد تقييمها لتجارب السابقة، ضرورة إعادة تنظيم الاقتصاد وفق سياسة تنمية جديدة تعتمد على التخطيط الاقتصادي، وتستند إلى إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات العمومية. (ناصر، 2019، صفحة 93)، كما شهدت هذه المرحلة تحولا جوهريا في السياسة الصناعية، إذ تم الانتقال من نهج الصناعات الثقيلة كثيفة رأس المال، إلى الصناعات الخفيفة وكثيفة العمل التي تعتمد على تكنولوجيات بسيطة ومتاحة نسبيا، وذلك بعد أن أثبتت التجربة السابقة صعوبة التحكم في التكنولوجيا الصناعية المتقدمة بسبب ضعف تكوين رأس المال البشري. (بوهديل، 2017، صفحة 96).

وقد نفذت هذه الإصلاحات ضمن المخطط الخماسي (1980-1984) الذي استهدف تصحيح الاختلالات الاقتصادية التي تم تسجيلها خلال المرحلة السابقة، من خلال اتباع سياسة إعادة هيكلة المؤسسات الكبرى، نتيجة تضخم حجمها وتوسع نشاطها المفرط، إضافة إلى المركزية الادارية التي أعاققت فعالية التسيير، وقد شملت هذه الإصلاحات مؤسسات كبرى مثل سوناطراك، سونلغاز، وسوناكوم. (teulon & bonet fernandez, 2014, p. 03)

وقد شكلت الصدمة النفطية لعامي 1985-1986 نقطة تحول حاسمة في مسار الاقتصاد الجزائري، إذ كشفت عن هشاشة نموذج التصنيع الممول بعائدات النفط والغاز وأبرزت مدى اعتماد الاقتصاد الوطني المفرط على الربيع البترولي. (teulon & bonet fernandez, 2014, p. 03)، مما دفع الحكومة إلى الشروع في التحول من الاقتصاد الموجه والمركز إداريا إلى اقتصاد السوق المنفتح القائم على حرية المبادرة والمنافسة وتشجيع القطاع الخاص. (gribi, amarouche, & si lekhal, 2024, p. 07)

✓ المرحلة الرابعة: الانفتاح الاقتصادي والتحول نحو اقتصاد السوق

شكل تعديل الدستور 1989 منعطفا حاسما في المسار الاقتصادي الجزائري، إذ تم من خلاله التخلي عن النهج الاشتراكي، والإقرار رسميا بأهمية القطاع الخاص كفاعل مكمل للقطاع العام، ومنذ ذلك التاريخ، دخلت الجزائر رسميا مرحلة جديدة من الإصلاحات الاقتصادية، بهدف الانتقال نحو اقتصاد السوق والانفتاح على الاستثمارات الأجنبية. غير أن الاضطرابات السياسية التي شهدتها البلاد بين 1988 و1992، إلى جانب الانخفاض الحاد في أسعار النفط، أثرت سلبا على استقرار الاقتصاد، مما دفع السلطات إلى تجميد خدمة الدين الخارجي سنة 1994، والدخول في برنامج التكيف الهيكلي (1994-1998) تحت إشراف صندوق النقد الدولي، الذي فرض على الجزائر تبني سياسات اقتصاد السوق الحر. (teulon & bonet fernandez, 2014, pp. 3-4)، وفي التسعينات بدأت الجزائر في تحرير قطاعها الصناعي بهدف تعزيز كفاءة الصناعات الوطنية، من خلال إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وإطلاق برنامج الخصخصة سنة 1995، وتحرير التجارة الخارجية والمعاملات النقدية بالعملات الأجنبية من خلال تحويل الحساب الجاري في عام 1997، إلى جانب تهيئة بيئة استثمارية أكثر جاذبية لرؤوس الأموال الأجنبية. (begga & merghit, 2014, p. 103)

✓ المرحلة الخامسة: مرحلة الانعاش الصناعي وتنويع الاقتصاد

شهد الاقتصاد الجزائري صدمة إيجابية في شروط التبادل التجاري منذ عام 2002، مما يمكنه من استعاده نشاطه بعد الأزمة النفطية، حيث تم وضع خطتين أساسيتين: خطة الانعاش الاقتصادي (2002-2004)، التي ركزت على تلبية الاحتياجات الأساسية من البنية التحتية، وخطة دعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، كما خصصت الحكومة 286 مليار دولار لخطة تنمية خماسية (2009-2014) بهدف تعزيز الاقتصاد من خلال تطوير البنية التحتية. (begga & merghit, 2014, p. 105)

2.4 تحليل دور القطاع الصناعي الجزائري في تحقيق النمو الاقتصادي

من أجل تقييم أداء القطاع الصناعي الجزائري ومساهمته في النمو الاقتصادي، نقوم بدراسة وتحليل تطور أداء الصناعة التحويلية من خلال المؤشرات التالية:

✓ مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي

شهدت القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الجزائر تذبذبا ملحوظا خلال الفترة 2010-2022، دون تحقيق نمو مستدام، فبعد الارتفاع النسبي في بداية الفترة خاصة سنة 2013 التي بلغت فيها 9035 مليون دولار، شهدت تراجع ملحوظ في السنوات اللاحقة، حيث نلاحظ أنه في فترة أكثر من 10 سنوات لم تكن هناك زيادة كبيرة وواضحة، بل كانت ضعيفة جدا، ما يعكس تباطؤ النمو الاقتصادي.

أما نسبة مساهمة الصناعة التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي، فشهدت هي الأخرى تذبذبا طفيفا، فبقيت ضعيفة وغير مستقرة طول الفترة 2010-2022، إذ تراوحت بين 3.6% و 3.7%، وبلغت دروّمها عند 5.5 % سنة 2016.

العنوان: القطاع الصناعي كأداة استراتيجية لدفع النمو الاقتصادي: دراسة مقارنة بين التجربة
المالية والجزائرية

الجدول 5: القيمة المضافة للصناعة التحويلية ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي للفترة: 2010-2022

السنة	القيمة المضافة للصناعة التحويلية (مليون دولار)	مساهمة الصناعة التحويلية في ن م إ (%)
2010	6727	-
2011	7126	3.6
2012	5733	-
2013	9035	4.0
2014	8651	4.1
2015	7760	4.3
2016	8884	5.5
2017	7339	4.3
2018	7627	4.3
2019	7717	4.5
2020	7521	4.9
2021	7197	4.5
2022	7027	3.7

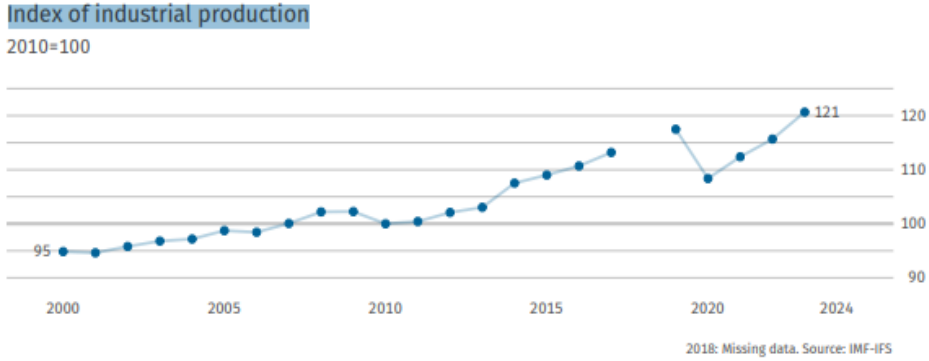
المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على تقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، سنوات مختلفة..

يتضح من خلال ما سبق أن القطاع الصناعي الجزائري يمتاز بعدم الاستقرار في أدائه، نتيجة تأثره بالتقلبات الاقتصادية والسياسات الحكومية وأسعار النفط، فقد عرف تحسنا خلال الفترة 2010-2014 بفضل تطبيق برنامج الاستثمار الخماسي الذي استفاد من ارتفاع أسعار النفط، مما ساهم في زيادة القيمة المضافة ونسبة المساهمة، غير أن هذا الأداء تراجع سنة 2015، بسبب انخفاض أسعار النفط وما تبعه من إجراءات تقشفية، ورغم الإصلاحات الهيكلية ومحاولات تنويع الاقتصاد، وتشجيع الاستثمار الأجنبي، إلا أن الأداء الصناعي مزال متدبدا وضعيفا، ما يعكس محدودية فعالية تلك الإصلاحات، ما يؤكد الحاجة إلى استراتيجية صناعية قادرة على ضمان استمرار النمو الصناعي، وتنويع القاعدة الإنتاجية وتحديث البنية الصناعة لزيادة وزنها في الناتج المحلي الإجمالي.

✓ مؤشر الإنتاج الصناعي:

يمثل الشكل 1 تطور مؤشر الانتاج الصناعي بالاعتماد على سنة الأساس 2010 التي تساوي 100.

الشكل 1: مؤشر الإنتاج الصناعي للجزائر



Source: (federal statistique office of germany, 2025, p. 09)

شهد تطور مؤشر الانتاج الصناعي مسارا تصاعديا بطيئا خلال الفترة 2000-2010، حيث بدأ المؤشر من 95 ووصل إلى مستوى القاعدة 100 سنة 2010، ما يشير إلى ضعف الانتاج الصناعي واستمرار الاعتماد على قطاع المحروقات، ثم تحسن بعدها واستمر في الارتفاع بشكل بطيء ليصل إلى حوالي 110 سنة 2016، ويفسر ذلك بتبني سياسة اقتصادية وصناعية تهدف إلى تنويع الاقتصاد وتقليص التبعية للمحروقات، وشهد المؤشر سنة 2020 تراجعا مؤقتا بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19، ليعود للارتفاع بعدها ليصل إلى 121 سنة 2024 في ظل بداية تبني مخطط الانعاش الاقتصادي والاجتماعي لبناء اقتصاد جديد (2020-2024) الذي ركز على إحلال الواردات وتطوير الصناعة الغذائية والصيدلانية، وتحسين مناخ الاستثمار وتشجيع الشراكات الأجنبية المباشرة.

✓ تحليل المؤشرات التجارية للقطاع الصناعي الجزائري

يعرض الجدول التالي تطور مؤشرات التجارة للقطاع الصناعي الجزائري

العنوان: القطاع الصناعي كأداة استراتيجية لدفع النمو الاقتصادي: دراسة مقارنة بين التجربة المالية والجزائرية

الجدول 6: تطور قيمة ونسبة الصادرات من السلع التحويلية (2010-2023)

السنوات	قيمة الصادرات الصناعية التحويلية (مليون دولار)	نسبة الصادرات الصناعية التحويلية إلى إجمالي الصادرات %
2010	1027.0	1.8
2011	-	-
2012	1479.6	2.3
2013	1559.4	2.4
2014	2140.5	3.4
2015	1776.0	4.7
2016	1328.6	4.6
2017	1501.8	4.3
2018	1758.0	4.3
2019	-	-
2020	1142.4	4.8
2021	3580.9	9.6
2022	5620.0	8.6
*2023	5583.8	9.5

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على التقرير العربي الموحد، سنوات مختلفة.

*: تقديرات أولية

يبين تطور الصادرات الصناعية التحويلية خلال الفترة 2010-2023 تقلبا واضحا في القيم ونسب مساهمتها، ففي سنة 2010 بلغت نحو 1027 مليون دولار أي نسبة 1.8% من إجمالي الصادرات، ما يدل على هيمنة الصادرات النفطية على الهيكل التصديري، تم سجلت ارتفاعا طفيفا لتصل 2140.5 مليون دولار سنة 2014 بنسبة 3.4% بفضل برامج التنمية الخماسية، لكن هذا التحسن لم يستمر طويلا، إذ تراجعت الصادرات الصناعية بشكل ملحوظ بين 2015 و2020 بسبب انخفاض أسعار النفط، وتطبيق برامج التقشف التي أدت إلى تراجع الاستثمارات الصناعية، بالإضافة إلى تأثير

جائحة كوفيد-19، فمنذ 2021 بدأت الصادرات الصناعية تستعيد عافيتها تدريجيا لتصل إلى 5583.8 مليون دولار سنة 2023، هذا التحسن يعكس نتائج السياسات الحكومية الأخيرة الهادفة إلى تنويع الصادرات عبر تشجيع التصنيع المحلي، ومع ذلك، ورغم هذا التحسن تبقى مساهمة الصناعات التحويلية ضعيفة داخل الهيكل التصديري، ما يؤكد استمرار الاعتماد الكبير على الصادرات النفطية.

✓ العمالة في القطاع الصناعي الجزائري

يوضح الجدول 7 تطور العمالة في القطاع الصناعي بالجزائر

الجدول 7: تطور نسبة العمال في الصناعة لفترة 2010-2023

السنوات	العمالة في الصناعة (%)	السنوات	العمالة في الصناعة (%)
2010	30.4	2017	31
2011	30.9	2018	30.7
2012	30.5	2019	30.6
2013	30.1	2020	30.7
2014	31	2021	30.9
2015	31.2	2022	30.7
2016	31.4	2023	30.8

المصدر: من اعداد الباحثين، بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي .

يتضح من خلال تحليل معطيات الجدول أعلاه أن نسبة العمالة في القطاع الصناعي بقيت مستقرة نسبيا خلال الفترة المدروسة عند حدود 30 %، دون تأثر واضح بالأزمات الاقتصادية أو تقلبات أسعار النفط، أو حتى بجائحة كوفيد-19، ويظهر هذا الاستقرار أهمية القطاع الصناعي في ضمان التشغيل، لكنه في المقابل يعكس ضعف قدرته على التوسع وخلق فرص عمل جديدة تستوعب الزيادة المستمرة في اليد العاملة.

من خلال كل المؤشرات، يظهر أن تحسن الصناعة التحويلية في الجزائر خلال الفترة المدروسة كان ظرفيا أكثر منه هيكليا، إذ لا يزال القطاع الصناعي يعاني من ضعف الانتاج والتنوع مما يجعله غير قادر على قيادة عملية النمو الاقتصادي المستدام بعيدا عن تقلبات أسعار النفط.

5. الدروس المستفادة من التجربة الماليزية

1.5. مقومات نجاح ماليزيا في تطوير القطاع الصناعي

تستند التجربة الماليزية الرائدة في تطوير قطاعها الصناعي إلى عدة عناصر أساسية ، أدت إلى نجاح سياسة التصنيع والتحول الاقتصادي فيها، متمثلة في: (kanapathy, 2001, pp. 7-8):

✓ الدولة والدور القيادي:

لقد لعبت الدولة الماليزية دورا محوريا في عمليات إعادة الهيكلة الصناعية، إذ لم يقتصر تدخلها على تحقيق النمو السريع فحسب، بل تطور لاحقا ليأخذ طابعا غير مباشر، ركز على دعم القطاع الخاص من خلال توفير بنية تحتية متطورة، وإطار تنظيمي شفاف، وبيئة اقتصادية مستقرة ليتمكن من العمل بكفاءة.

✓ التوجه نحو الانفتاح الاقتصادي وسياسة التصنيع الموجه للتصدير:

تبنت ماليزيا سياسة الانفتاح الاقتصادي والتصنيع الموجه نحو التصدير، فكانت من أبرز المصدرين للمنتجات القائمة على المواد الطبيعية تم توسعت لاحقا لتشمل الخشب وزيت النخيل، وقد أسهمت هذه السياسة في إنشاء المناطق الصناعية الحرة والمناطق الصناعية المرخصة، تحت هيمنة الشركات متعددة الجنسيات، مما ساعد على بناء قاعدة متينة أصبحت اليوم أساس نجاح ماليزيا في مجال الصادرات.

✓ الاستقرار الاقتصادي والمؤسسي:

تمكنت ماليزيا من الحفاظ على استقرار اقتصادها الكلي، باستثناء فترات محدودة من التضخم والركود، وهو ما وفر بيئة ملائمة لنمو المؤسسات الخاصة، كما استفادت ماليزيا من إطار مؤسسي وقانوني

متطور مكنها من تقليص المخاطر وتكاليف الاستثمار، مما عزز ثقة المستثمرين وساهم في استدامة النمو الصناعي.

✓ تطوير البنية التحتية وجذب الاستثمارات الأجنبية:

قامت ماليزيا بتوجيه استثمارات ضخمة في البنية التحتية بهدف تحسين جاذبيتها لرؤوس الأموال الأجنبية، وقد أولت الخطط الخماسية للتنمية الاقتصادية أهمية كبيرة لتطوير شبكات النقل والمواصلات والمرافق العمومية.

✓ الشراكة بين القطاع العام والخاص كدعامة للتنمية الصناعية:

تعتبر مبادرة ماليزيا المتحدة التي أطلقتها الحكومة إحدى أهم الأسس لقيام شبكة تعاون فعالة بين الدولة والقطاع الخاص، وقد نشأت منذ أوائل الثمانينيات ثقافة قوية من التشاور والتنسيق بين القطاعات العامة والخاصة، وساهم هذا التعاون في تحقيق تكامل في صياغة السياسات الصناعية.

✓ تنمية رأس المال البشري:

ساهمت سياسات التعليم وتنمية الموارد البشرية في دعم مسار التصنيع في ماليزيا، إذ التزمت الحكومة بتوفير تعليم أساسي مجاني وعالي الجودة، مكنها من إعداد يد عاملة متعلمة ومنضبطة وتتنق الإنجليزية. كما ساعدت هذه الإصلاحات في بناء نظام تعليمي وتكويني شامل قائم على آليات السوق، يدعم التعلم مدى الحياة ويواكب متطلبات التحول الصناعي والتكنولوجي.

2.5 سبل تطوير القطاع الصناعي الجزائري على ضوء التجربة الماليزية:

ترتكز السياسات الاقتصادية على الاستفادة من التجارب السابقة، ففهم أخطاء الماضي شرطا أساسيا للتقدم بخطى واثقة نحو تحقيق التنمية المستدامة، ومن خلال تحليل مسار التجربة الجزائرية يتضح أن أسباب الإخفاق لم تكن في غياب الإرادة أو الطموح، بل نتيجة خيارات صناعية غير مناسبة ودعم مؤسسات غير قادرة على الاستمرار (haouas & yifu lin, 2024, p. 30).

وبالاستناد إلى مقومات نجاح التجربة الماليزية، تظهر ضرورة العمل على معالجة مجموعة من التحديات المتمثلة في: (zabat & merghit, 2025, p. 558)

✓ تعزيز الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص في رسم السياسة الصناعية:

تحتاج الجزائر إلى إعادة بناء إطار سياستها الصناعية، من خلال اعتبار القطاع الخاص كشريك فاعل في صياغة وتنفيذ هذه السياسة، والانتقال إلى إطار جديد يعطي الأولوية لتنظيم الحوار بين الحكومة والقطاع الخاص، عبر إنشاء مؤسسات للحوار والتنسيق بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين.

✓ إنشاء المناطق والعناقيد الصناعية لتحفيز الاستثمارات الأجنبية:

يعد إنشاء المناطق الصناعية والعناقيد الصناعية خطوة أساسية لتعزيز التنمية الصناعية في الجزائر، تهدف هذه المناطق إلى جذب المستثمرين، من خلال توفير البنية التحتية الأساسية والخدمات الضرورية.

✓ مكافحة الفساد:

تحتل الجزائر المرتبة 106 من بين 180 دولة في مؤشر مدركات الفساد، وهو ما يعكس صعوبة ممارسة الأعمال فيها، لذلك يتوجب على السلطات تعزيز سياساتها من مكافحة الفساد ومعالجة أسبابه الجذرية، لجعل بيئتها أكثر شفافية وجاذبية للاستثمار.

✓ تحسين مناخ الاستثمار

للنهوض بالصناعة الجزائرية يتطلب تحسين بيئة الاستثمار من خلال اعتماد سياسات اقتصادية تهدف إلى زيادة الحوافز الاقتصادية: مثل خفض تكاليف إنشاء المؤسسات، تقليل الضرائب، حماية حقوق الملكية.

✓ تبني نموذج صناعي واقعي ملائم للظروف الاقتصادية المحلية:

كشفت التجربة الجزائرية أن إخفاق السياسات الصناعية السابقة يعود إلى تبني توجهات نظرية غير واقعية لا تتناسب مع قدراتها الاقتصادية، إذ ركزت على الصناعات الثقيلة كثيفة رأس المال في حين أن الجزائر تملك وفرة في اليد العاملة والموارد الطبيعية وليس في رأس المال، مما أدى إلى ضعف الإنتاجية

وصعوبة الاندماج في السلسلة الصناعية العالمية، لذلك أصبح من الضروري إعادة تصميم استراتيجيات للنمو والتصنيع تتماشى مع الموارد الحقيقية للجزائر ومستوى تطورها، من خلال بناء اقتصاد صناعي واسع القاعدة يتناسب مع ميزتها النسبية. (haouas & yifu lin, 2024, pp. 30,33)

✓ تطوير قدرات العنصر البشري:

يساهم الاستثمار في العنصر البشري في تطوير التكنولوجيا، ورفع جودة المنتجات الوطنية، وتحسين قدرتها التنافسية، ولتحقيق ذلك يتطلب الاهتمام بالعنصر البشري وإعداد بشكل صحيح من خلال زيادة التدريب المتخصص في القطاعات الصناعية الحيوية. (ناصر، 2019، صفحة 99)

✓ تعزيز الجدوى الاقتصادية والحوكمة في المشاريع الصناعية:

واجهت الجزائر إخفاقا في العديد من مشاريعها الصناعية بسبب ضعف جدواها الاقتصادية منذ البداية، إذ تميزت أغلب الاستثمارات الصناعية بغياب التخطيط الجيد وسوء إدارة المشاريع، إضافة إلى انتشار مظاهر الفساد والبيروقراطية. (haouas & yifu lin, 2024, p. 31)

6. خاتمة

يعد تحليل التجربة الماليزية في مجال تطور قطاعها الصناعي خطوة أساسية لفهم أسباب تعثر التجربة الجزائرية، إذ تعتبر كل من الجزائر وماليزيا مثالين مختلفين لمسارات التطور الصناعي، حيث يعكس كل منهما نمطا مميزا في توظيف الصناعة كأداة لتحقيق النمو الاقتصادي، فقد كشفت المقارنة بين التجريبتين عن تباين واضح في النتائج، رغم أن كلتا الدولتين بدأت في تطوير صناعاتهما خلال نفس الفترة، واعتمدتا في البداية على الموارد الطبيعية، فقد نجحت ماليزيا في التحول من اقتصاد أولي قائم على تصدير المواد الأولية الى اقتصاد صناعي متنوع بفضل استراتيجياتها المنفتحة، في المقابل اعتمدت الجزائر في بدايتها على التصنيع الثقيل المدعوم من الدولة، دون مراعاة خصوصيات بنيتها الاقتصادية وهيكلها الانتاجي، مما أدى الى تعثر مسار التصنيع وفشل التجربة الصناعية في بلوغ أهدافها التنموية.

لقد قدمت التجربة الماليزية دورسا قيمة للجزائر يمكن الاستفادة منها، خاصة في تحديد أولويات القطاعات الصناعية، وتحسين التعليم والتكوين، ودعم القطاع الخاص، وتحسين مناخ الاستثمار.

ختامًا، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات للنهوض بالصناعة الجزائرية أهمها:

- ✓ العمل على تحقيق تنويع اقتصادي وإعطاء الأولوية للقطاعات الانتاجية خارج قطاع المحروقات ذات الميزة النسبية.
- ✓ تطوير الكفاءات البشرية والتقنيات الصناعية.
- ✓ اعتماد استراتيجية صناعية طويلة المدى تتجاوز التغيرات الظرفية في أسعار النفط، وتتماشى مع الموارد الحقيقة المتاحة.

6. قائمة المراجع:

- attiah, e. (2019). *the role of manufacturing and service sectors in economic growth: an empirical study of developing countries*. *europaean research studies journal*, 22(1), 112-127.
- begga, c., & merghit, a. (2014). *attempts to industrial reforms in algeria: do they fit the logic of globalization? topics in middle eastern and north african economies*, 16(1), 96-113.
- federal statistique office of germany. (2025). *statistical country profile. germany*.
- gribi, d., amarouche, a., & si lekhal, k. (2024). *industrial policies in algeria: what place for SME? journal of economic growth and entrepreneurship*, 7(2), 1-11.
- haouas, a., & yifu lin, j. (2024). *the failure of algeria's industrialization strategy (1967-1989): a new stuctural economics perspective*. *revista de historia industrial*, 33(90), 11-44.
- jomo, k. (1993). *industrialising malaysia: policy, performance, prospects*. london and new york: routledge.
- kanapathy, v. (2001). *industrial restructuring in malaysia: policy shifts and the promotion of new sources of growth*. *industrial restructuring in east asia : towards the 21st century*, 139-160. (d. v. seiichi masuyama, Éd.) singapore: institute of southe asian studies.
- kenichi, o. (2006). *industrial policy formulation in thailand malaysia and japan*. vietnam: vietnam development forum.
- nacer, l. (2020). *prospects of développing the manufacturing industries in algeria by benefiting from the experience of malaysia*. *revue etudes en economie et commerce et finance*, 9(1), pp. 865-880..
- rajah, r. (2015). *the industrial pollicy experience of the electronics industry in malaysia*. helsinki: unu-wider.

- rajah, r., rohaya, m.-n., & miao, z. (2024). *charting the economy: revisiting the industrial policy experience of malaysia*. *international journal of business and society*, 25(special issue), 26-38.
- souar, y., abdelhakem, a., & azzazen, h. (2019). *historical survey of the industrialization policies in algeria - an analytical study for the period (1970-2016)*. 3(1), 376-394.
- teulon, f., & bonet fernandez, d. (2014). *industrialization and economic policy in algeria: a synthesis over half a century*. paris: ipag business school.
- united nations. (2008). *international standard industrial classification of all economic activities (ISIC)*. new york: united nations.
- yuni, d., makhetha, l., & lelimo, s. (2023). *analyzing the relationship between industrialization and economic growth in lesotho*. *cogent economics and finance*, 11(2).
- zabat, a., & merghit, a. (2025). *the new approach to industrial recovery in algeria: opportunitie and challenges*. *Al Bashaer Economic Journal*, 11(1), pp. 544-561.
- سليم بوهديل. (2017). إشكالية تنمية القطاع الصناعي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية الدولية مع التطبيق على فرع الصناعات الغذائية - آفاق 2025-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة الحاج لخضر، باتنة-الجزائر.
- لبنى ناصر. (2019). القطاع الصناعي الجزائري منذ الاستقلال وسبل تطويره: دراسة تحليلية. مجلة أبحاث ودراسات التنمية، 06(01)، الصفحات 90-103.

The industrial sector as a strategic tool for driving economic growth: A Comparative Study Between Algeria and Malaysia.

Lynda Zadi^{1*} Laid Korichi²

¹ leodd Lab, University of Jijel (Algeria), lynda.zadi@univ-jjel.dz



²leodd Lab, University of Jijel (Algeria), laid.korichi@univ-jjel.dz



Received: 09-11-2025

Accepted: 09-04-2026

Abstract

This study aims to analyze the role of the industrial sector in achieving economic growth, by comparing the Algerian and Malaysian experiences. The results indicated that the Malaysian experience represents a successful model in achieving industrial transformation and sustainable growth, thanks to adopting well-designed industrial policies that aimed at achieving economic diversification and encouraging investments. In contrast, the Algerian experience revealed the limited contribution of the industrial sector in economic growth because of the continuing dependence on the hydrocarbons sector and the lack of diversification in the production base. The study concludes that benefiting from the Malaysian experience requires the adoption of well-defined industrial policies which are based on economic diversification.

Keywords:

Industrial sector; Economic growth; Industrial strategy.

JEL Classification Codes: L6, O14

* Correspondent author